

# الصكوك الإسلامية



## فهرس المحتويات:

- التمویل الإسلامي ..... 3
- مبادئ رئيسية في الشريعة الإسلامية، و المحرمات في التمويل الإسلامي. - 3
- المنتجات المالية الإسلامية المرتكزة على عقود الشريعة الإسلامية. ----- 5
- تطور التمويل الإسلامي. ----- 7

## التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي نظاماً مالياً دولياً يتماشى مع الشريعة الإسلامية. و تحرم الشريعة الإسلامية بعضاً من الجوانب الرائجة في التمويل التقليدي كالفوائد مثلاً و المضاربات المالية. و مع ارتفاع أعداد المسلمين و نجاح هذا النظام، يتزايد الطلب على الشركات المالية الإسلامية، و تنوع منتجاتها.

### مبادئ رئيسية في الشريعة الإسلامية، و المحرمات في التمويل الإسلامي:

يتألف النظام المالي الإسلامي من مفاهيم اقتصادية، تحدد مبادئ الشريعة الإسلامية، و هي مجموعة قوانين و قواعد سلوكية لتوجيه حياة المسلمين الأفراد في كافة قضاياهم الاجتماعية، و الاقتصادية و السلوكية. و تعزز مبادئ الشريعة الإسلامية العدالة، و التوازن في حياة الأفراد، و سلوكيات الهدر و الإفراط. و تشمل الشريعة الإسلامية على مجموعة من الأفكار و قضايا رئيسية، تعمل على تعزيزها و هي:

#### - الله هو المالك:

يعتبر الأفراد مؤتمنين على الثروات، و يتوجب عليهم القيام بإدارتها وفقاً للشريعة، التي تعزز مفاهيم العدالة، و تحرم بعضاً من النشاطات، التي تتضمن الهدر، و تخريب الموارد.

#### - التوازن بين السعي المادي و الاحتياجات الروحية للفرد:

يتوجب على نشاطات الأفراد و سعيهم لتجميع الثروات، أن تتوازن مع جوانب حياتهم الروحية.

و تعتبر النشاطات الاقتصادية المتماثلة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، بحد ذاتها أوجهاً من أوجه العبادات.

و يتوقع من الأفراد أن يسعوا إلى إيجاد الاعتدال في العالم المادي، لتجنب انحدارهم في البؤس و الماديات بشكل مفرط.

### **- التوازن ما بين احتياجات الفرد و المجتمع:**

و يتضمن ذلك قيام الأفراد بتعزيز جوانب العدالة في كافة النشاطات الاقتصادية، و التذكير بالمسؤولية المشتركة تجاه بعضهم البعض، و الاستخدام العاقل للموارد الموجودة على هذه الأرض.

### **- التعاملات المالية الاقتصادية تتم ضمن اقتصاد سوق حر، و مسؤول، و عادل:**

يسمح الإسلام بوجود اقتصاد السوق الحر، الذي تحدده عوامل العرض و الطلب، و لكنه يقوم بتوجيه وظائف ميكانيكية عمل هذه السوق، من خلال فرض قوانين محددة، و مبادئ أخلاقية معينة.

و يبقى الهدف الرئيسي من فرض هذه القوانين، و المبادئ الأخلاقية، هو تعزيز العدالة الاجتماعية، و هي إيجاد نوع من التوازن، بحيث لا تتراكم الثروات في أيدي قلة قليلة من الأفراد، بينما تبقى الأغلبية الكبيرة تعاني من القلة و الندرة.

و لدعم هذه المبادئ السابقة، تُحرم الشريعة الإسلامية التعاملات المالية التجارية، التي ترتكز على:

- **الفائدة: ( أو الربا).**
- **عدم التأكد: ( أو الغرر).**
- **المقامرة: ( أو الميسر و القمار).**
- **المنتجات و الصناعات المحرمة شرعاً:**

حرّم الدين الإسلامي المنتجات و الصناعات، التي تعتبر ضارة للمجتمع، و التي تهدد المسؤولية الاجتماعية.

و يتضمن ذلك: الكحول، و لحم الخنزير، و الدعارة، و الآداب أو الفنون الإباحية، و التبغ، و أية منتجات أخرى تعتمد على المقامرة أو عدم الوضوح.

## المنتجات المالية الإسلامية المرتكزة على عقود الشريعة الإسلامية:

بموجب قوانين الشريعة الإسلامية، فإن المنتجات المالية الإسلامية تركز على أنواع محددة من العقود.

و تدعم العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، النشاطات الاقتصادية الفاعلة، بدون خيانة أو انتهاك المبادئ الإسلامية الأساسية، كما هي الحال في بعض من المنتجات المالية للعقود التجارية التقليدية.

و لا يمكن لعقود الشريعة الإسلامية أن تعتمد على الديون، أو تدخل في عملية دفع للفوائد، كما و يجب أن توفر تقاسم المخاطر و المسؤوليات بين الأطراف المشاركة في العقود.

و لتصبح العقود الإسلامية، نافذة، يجب التأكد من شرعية و قانونية قضاياها الأساسية، و قيمها للمسلمين و الإسلام، و محدداتها واضحة بصورة كافية تجنبها الوقوع في الغموض أو عدم الوضوح.

و يجب على الخدمات أو الأصول المالية التي يتم تحديدها و وصفها في العقود الإسلامية عموماً، أن توجد بصورة فعلية عند إنشاء العقود، و أن يتم امتلاكها من قبل البائع فعلياً ( و منه فإن البيع القصير للأهم ( المضاربات ) يعتبر محرماً على سبيل المثال)، و أن يتم تسليمها بعد ذلك.

و نقدم بعضاً من أكثر العقود الإسلامية شيوعاً و استخداماً في التمويل الإسلامي و هي:

### - 1- عقود المشاركة:

و تسمح لطرفي أو أطراف العقود الإسلامية بتطوير الثروات عبر اقتسام كل من المخاطر و العوائد المالية.

● **المضاربة:** يقوم أحد طرفي العقد بإعطاء الأموال إلى الطرف الآخر، التي يتم استثمارها في الأعمال أو النشاطات الاقتصادية.

و يتقاسم الطرفان المنافع المالية المحصلة من الاستثمارات (وفقاً لنسب يتم الاتفاق عليها بصورة مسبقة.) و لكن يخسر المستثمر الأموال في حالة تعرض الاستثمار للتخبطات و المطبات المالية، في حين يخسر المدير كلاً من قيمة الوقت و الجهد الذي بذله في ذلك الاستثمار.

( و يتحمل مدير الأموال المسؤولية المالية، في حال كانت الخسارة المالية ناتجة عن إهماله.)

● **المشاركة:** يوفر هذا العقد مشروعاً مشتركاً، يقدم من خلاله كل من الطرفين رأس المال المستثمر، و مهارات المقاولات، و قوى العمل، و يتقاسمان الأرباح و الخسائر للنشاطات الجارية.

- **2- عقود المبادلة:** و هي عقود مبيعات تسمح بتحويل سلعة ما إلى سلعة أخرى، أو بتحويل سلعة ما إلى نقد، أو بتحويل نقد إلى نقد آخر.

● **المرابحة:** و هي عقود فائض التكلفة، تقوم المؤسسات المالية الإسلامية من خلالها، ببيع سلعة ما إلى المشتري مقابل تكلفة معينة، إضافة إلى هامش ربح محدد.

و يعلم كل من الطرفين التكلفة و الربح بصورة مسبقة. و يمكن للمشتري أن يقدم دفعات مؤجلة

● **السلم:** و هي عقود مستقبلية، يقوم المشتري، ( أو المؤسسة المالية الإسلامية من خلالها نيابة عن المشتري)، بدفع تكاليف البضائع و السلع بصورة كاملة مقدماً. و يتم تسليم البضائع بصورة مستقبلية.

● **الاستئنا:** يسمح هذا النوع الثاني من عقود المبيعات المستقبلية، أن تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بشراء مشروع ما ( نيابة عن المشتري) قيد الإنشاء و التعمير، و استكمالها و تقديمه بتاريخ مستقبلي.

### - **3- عقود السلامة و الأمانة:**

و تستخدم عادة من قبل المصارف الإسلامية، و تساعد هذه الأنواع من العقود الأفراد، و الزبائن من رجال الأعمال على المحافظة على أموالهم بصورة سليمة.

● **الوديعة:** يقوم من خلالها صاحب ملكية بإعطاء هذه الملكية إلى طرف آخر بهدف الحماية و الصون.

و تعتمد في المصارف الإسلامية، كل من الحسابات الجارية و حسابات الادّخار على عقود الوديعة.

● **الحوالة:** يتم من خلالها تحويل الدين من مدين ما إلى مدين آخر. و بعد القيام بعملية تحويل الدين إلى المدين الثاني، يصبح المدين الأول حراً من كافة التزاماته المالية.

و يستخدم هذا النوع من العقود من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، لتخليص الذمم المستحقة بين الأفراد.

- **الكفالة:** يقوم من خلالها طرف ثالث بقبول التزام مالي موجود، و يصبح مسؤولاً عن سداد المطالب المالية لهذا الشخص.
- **الرهن:** يتم من خلاله وضع ملكية كضمان لالتزام مالي ما. و يمكن للزبون أن يقدم ضمانات أو رهونات من خلال عقود الرهن، و ذلك لضمان الدفع لالتزام مالي ما.

### تطور التمويل الإسلامي:

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي الجديدة حديثة العهد، حيث بدأ جدولها الزمني للتطبيق منذ أعوام قليلة ماضية. و لكن التمويل الإسلامي يتطور بصورة سريعة، و يستمر بالتوسع ليخدم الاحتياجات المتزايدة لجمهور المستثمرين. و قد نشأت صناعة التمويل الإسلامي الجديدة في عام 1970 فعلياً، نتيجة لجهود كبيرة قام بها الاقتصاديون المسلمون في بدايات القرن العشرين، الذين قاموا بتصوير و وضع البدائل المناسبة للاقتصاد الغربي التقليدي. و نورد فيمايلي بعضاً من الأحداث الهامة في صناعة التمويل الإسلامي الجديدة، و هي:

- افتتاح مصرف الادخار المصري " MIT Ghamr "، في عام 1963 ، الذي أصبح أول مصرف إسلامي حديث في سجلات المصارف.
- افتتاح شركة الادخار الماليزية للحجاج في عام 1963 . و بالرغم من عدم اعتبارها مصرفاً إلا أنها بدأت بعملية دمج و اعتماد للمفاهيم المصرفية الإسلامية الأساسية.
- افتتاح مصرف التنمية الإسلامي في المملكة العربية السعودية في عام 1975، الذي أعطى لصناعة التمويل الإسلامي وجوداً قوياً و دولياً. و قام بتوظيف أموال عدد من الدول الأعضاء، و قدم لهم خدمات المنتجات المالية، لتعزيز الاقتصاد، و تطوير و تنمية المجتمع.
- تأسيس شركة التأمين الإسلامية الأولى السودانية ( تكافل) في عام 1979.

( و ذلك بسبب عدم تمكن المسلمين، من شراء المنتجات المالية التأمينية التقليدية، لاعتمادها على الفائدة في معاملاتها المالية التجارية، و اتصافها بعدم الوضوح، و وجود نوع من المقامرة، و هذا ما حرّمه القانون الإسلامي بالمجمل.

- تأسيس صندوق الدخل الاستثماري " أمانة " في عام 1986. و هو أول صندوق استثمار مشترك إسلامي في العالم ( يقوم بالاستثمار في الأوراق المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حصراً) في إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية.
  - تأسيس منظمة المحاسبة و التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، في عام 1990 لتضع و تؤسس لصناعة معايير المحاسبة و التدقيق.
  - إنشاء سوق السندات الإسلامي، في عام 1990 ، و ذلك عندما تمت عملية إصدار الصكوك الإسلامية الأولى المتداولة، و التي اعتبرت البديل الإسلامي عن السندات التقليدية. و قد تم ذلك من قبل شركة شيل م د س في ماليزيا.
  - بدء مصرف سيتي بنك بتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، في عام 1996، و ذلك عندما قام بتأسيس " بنك الاستثمار الإسلامي سيتي بنك" في البحرين.
  - إيجاد مؤشر داو جونز للأسواق المالية الإسلامية (DJIMI) في عام 1999، و الذي أصبح أول مؤشر ناجح لقياس أداء تداولات صناديق الاستثمار الإسلامية.
  - تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، في عام 2002، كجهة واضحة للمعايير الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية.
  - أصبح البنك الإسلامي البريطاني في عام 2004، أول مصرف تجاري إسلامي، يتم تأسيسه خارج العالم الإسلامي.
  - إصدار باكستان صكوكاً إسلامية (سندات) بقيمة (واحد) بليون دولاراً أمريكياً
- بعام 2016.

**2017/4/6**

**إسلام آباد:**

ذكر وزير المالية الباكستاني إشاق دار اليوم الثلاثاء، أن الحكومة الباكستانية نجحت بوضوح في إصدار صكوك إسلامية (سندات) بقيمة (واحد) بليون دولاراً أمريكياً، في أسواق السندات الدولية لمدة خمس سنوات.



و ذكر خلال مؤتمر صحفي، أن عملية إصدار السندات الإسلامية قد تمت، بعد القيام بتطبيق كافة الإجراءات اللازمة، و تشكيل فريق مؤلف من خمسة مدراء رئيسيين، ذوي سمعة جيدة في منظمات مالية دولية لإدارة هذه العملية. و تم تشكيل فريقين اثنين برئاسة كل من حاكم المصرف المركزي الباكستاني، و وزير المالية، لتنظيم أساليب عمل كفيلة بتقديم السندات الإسلامية إلى الأسواق المالية الدولية.

و ذكر الوزير أن عملية القيام بتحديد أساليب العمل، قد تمت بالتعاون و التنسيق الوثيق مع لجنة المدراء الرئيسيين المشتركة لإعداد أنظمة داخلية مصرفية معيارية، لكل من مصرف سيتي، و دويتشي بنك، و مصرف دبي الإسلامي، و نور بنك.

و قد تم تطوير أساليب العمل و تنظيمها في كل من دبي، و لندن، و بوسطن، و نيويورك، و قد تلقى ذلك ترحيب كبير، من المساهمين المشتركين الدوليين. و ذلك نتيجة للمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي تم تحقيقها خلال الثلاثة سنوات الماضية، و الإجراءات الإصلاحية التي قدمتها الحكومة الباكستانية. و ذكر الوزير أن عملية الاكتتابات بالصكوك الإسلامية قد تمت بصورة كاملة، مع تلقي أوامر شراء لهذه الصكوك بما يعادل (2,4) بليون دولاراً أمريكياً من المستثمرين الفاعلين.

و تم اتخاذ القرارات المتعلقة بطرح الأسهم للاكتتابات، و البدء بعملية التعويم بمبالغ تعادل (1) واحد بليون دولاراً أمريكياً.

و تمت عملية تثبيت معدلات الفائدة بحدود (5,5) %، و هي أدنى نسبة معتمدة في التاريخ الاقتصادي الباكستاني. بينما قامت (124) مئة و أربع و عشرون مؤسسة رائدة بأخذ دورها في عمليات البناء. و ذكر الوزير إشاق دار قيام تسعين (90) مؤسسة، بأخذ أدوارها في عمليات شراء الصكوك الإسلامية.

و ذكر الوزير أن من بين الأهداف الأخرى لإصدارات الصكوك الإسلامية، هو إظهار مكانة باكستان في سوق السندات الإسلامية الدولية، و تعزيز و جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

و هذا ما يعتبر إنجازاً كبيراً حكومياً ضمن هذه الظروف.

و ذكر الوزير الباكستاني إيشاق دار، قيام باكستان بإتمام برنامج صندوق النقد الدولي بنجاح، في الثلاثين من أيلول. مضيفاً اعتراف كافة المؤسسات الدولية بالتقدم الاقتصادي الحاصل في باكستان خلال الثلاثة سنوات الماضية.

و ذكر الوزير أن جامعة هارفرد، تتوقع نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بحدود (5,4) % لباكستان لمدة عشر (10) سنوات.

بينما ذكر بنك التنمية الآسيوي نسبة تقدر ب (5,8) %، إضافة إلى كل من صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي اللذين توقعان النسبة نفسها.

و أشار الوزير الباكستاني في سياق رده على بعض من الأسئلة، أن باكستان تعمل من أجل إحلال السلام في المنطقة، و إن كل من يعمل على إلحاق الأذى بباكستان أرضاً و شعباً موحداً، و جيشاً مسلحاً مقداماً، سيلقى الرد الملائم، و سيواجه كعدو محتمل.

و اختتم الوزير إيشاق دار القول بالتأكيد مجدداً على أن الحاجات الدفاعية، و متطلبات الدولة الباكستانية، سيتم تلبيتها بالتكاليف المناسبة.

و سيتم العمل على جعل الدفاع الوطني أكثر قوة و مناعة.

و بالمجمل تم تأسيس أكثر من (500) خمسمئة مؤسسة مالية إسلامية حول العالم منذ عام 1970، بما في ذلك قرابة (300) ثلاثمئة مصرف إسلامي.

و قد حققت صناعة التمويل الإسلامي، و سطي نمو وصل إلى (14) % أربع عشرة بالمئة سنوياً، خلال العامين الماضيين.

مع إجمالي أصول إسلامية، بلغت ما يقدر ب (1) واحد ترليون دولاراً أمريكياً.

و جدير بالذكر أن المؤسسات المالية الإسلامية، تعمل حالياً في (75) خمس و سبعين دولة إسلامية و غير إسلامية.

**و في الختام،** نرى من خلال أطلعنا على عدد من المراجع في المواقع الالكترونية، أن العقود المالية الإسلامية من عقود مشاركة ( المضاربة، و المشاركة)، و عقود مبادلة ( المرابحة، و السلم، و الاستئنا)، و عقود السلامة و الأمانة ( الوديعة، و الحوالة، و الكفالة، و الرهن)، هي عقود إسلامية معيارية لكافة الدول المطبقة و المعتمدة لها المذكورة أعلاه، و يبقى الاختلاف في تاريخ التطبيق.

و هي عقود إسلامية لتحقيق التنمية و التقدم الاقتصادي كلياً، بعيداً عن النفعية و الاستغلال المادي.

يرجى التفضل بالاطلاع.  
ك . ع .

---

المراجع: بعض من الكتب و المواقع الالكترونية.